

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 19 يوليو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5771)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - انتصار السلام على الحرب في اليمن

الإمارات اليوم

03 - مبادرات إنسانية لإسعاد المواطن

تقارير وتحليلات

04 - الاقتصاد الصيني.. محرك للنمو أم مصدر قلق؟

05 - «بوليتيكو»: نتائج لم تكن في الحسبان للاتفاق النووي الإيراني

06 - «كريستيان ساينس مونيتور»: الاتفاق النووي مكسب اقتصادي لإيران

06 - وخسارة سياسية لنتنياهو

شؤون اقتصادية

07 - بنوك عالمية: لن نتعامل مع إيران إلا برفع كل العقوبات

متابعات إعلامية

08 - الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث

08 - الاستراتيجية في حوار خاص مع صحيفة «المساء الأسبوعية» المصرية: مصر

08 - المؤهلة الأولى لقيادة الأمة العربية في الظروف الحالية



انتصار السلام على الحرب في اليمن

الانتصار الكبير والباهر الذي حققته القوات اليمنية وفصائل المقاومة الشعبية في عملية «السهم الذهبي» المباركة وتحريرها مدينة عدن بالكامل مع تكبيرات اليوم الأول من أيام عيد الفطر المبارك، أول من أمس، ضد الميليشيات الحوثية المارقة والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، يُعدُّ بحق المقدمة لتحرير جميع المحافظات والأراضي اليمنية، وتخليصها من براثن المتمردين والخارجين على القانون والشرعية الدستورية والدولية. إن إعلان الحكومة اليمنية، أول من أمس، تحرير مدينة عدن بالكامل وبدء العمل على الفور بإعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة المنتصرة وسائر المدن المحررة الأخرى، فضلاً عن إعادة تأهيل البنى التحتية، والعمل على عودة النازحين، وتأهيل مطار عدن الدولي والموانئ البحرية، واستئناف العملية الدراسية المنقطعة بعد تأهيل المدارس والجامعات ونحو ذلك، إنما يُعدُّ هو الآخر الصفحة الثانية المكلمة للانتصار العسكري الذي تحقق للشعب اليمني في عدن وبقية المدن اليمنية الأخرى.

لا شك في أن التقارير الواردة عن انتصارات الشعب اليمني في عملياته العسكرية، وبدعم من التحالف العربي، في المحافظات القريبة من عدن، تؤشر هي الأخرى بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن الشعب اليمني برمته استعاد زمام المبادرة في الهجوم والتصدي للمتمردين، الذين عاثوا في الأرض فساداً وقتلاً للمدنيين والأبرياء واستخدام مدفعيتهم الثقيلة ضد المدن والأحياء السكنية، فضلاً عن إطباقهم حصاراً على السكان، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية للمحتاجين وإغلاقهم المستشفيات، وهي، بلا أدنى شك، جرائم حرب من الدرجة الأولى، يتعيّن على المجتمع الدولي ومنظماته الإنسانية والحقوقية الضغط باتجاه محاكمة القائمين عليها في المحاكم الدولية الخاصة بوصفهم مجرمي حرب.

لقد أجبرت انتصارات المقاومة الشعبية اليمنية المدعومة من التحالف العربي، الحوثيين وحلفاءهم من قوات صالح على الاعتراف بهزيمتهم الماحقة هذه، وهو ما اضطر زعيمهم الحوثي في كلمته، أول من أمس، إلى استجداء فلولة المهزومة بالصمود وعدم الاستسلام لمقاتلي المقاومة اليمنية والقوات المسلحة المؤيدة الشرعية وترك سلاحهم، وهو اعتراف، وإن جاء، متأخراً، فإن فاتورة الهزائم المتلاحقة والقادمة ستكشف، من دون أدنى شك الحجم الهائل من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية التي تكبدها جراء سطوة الغرور والرغبة في التسلط والمضي قُدماً في تنفيذ أجنادات خارجية مشبوهة بهدف إشعال الحرب وشرخ السلم الأهلي وتعطيل التنمية في اليمن وإشغال المنطقة والعالم بالتوتر والإرهاب. لقد كان حرياً بالحوثيين وحلفائهم من قوات صالح، بدلاً من دفعهم كلفة هذه الفواتير الباهظة، الاحتكام إلى المنطق والعقل والاستجابة للمشروع الوطني الجامع الذي تمخض عن «المبادرة الخليجية» لدول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، التي أفضت بدورها إلى مبادئ في غاية الأهمية للحفاظ على الوحدة الوطنية وتقاسم السلطات وصياغة جديدة لدستور جديد ينهض باليمن وشعبه نحو جادة الأمن والاستقرار والتنمية والسلام، وذلك من خلال نتائج الحوار الوطني الذي شاركت فيه جميع القوى والأحزاب والتيارات السياسية وأجمعت على الاتفاق عليه، بما فيها ممثلو الحوثيين وحزب الرئيس السابق صالح، فضلاً عن رفضهم جميع القرارات الدولية، بما فيها القرار الأممي 2216، الذي أكد دعمه الشرعية الدستورية التي يمثلها الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته ومخرجات الحوار الوطني و«المبادرة الخليجية» ودعا في الوقت نفسه إلى انسحاب فوري للحوثيين وقوات صالح من المدن التي احتلوها والعودة إلى الحوار، وهكذا هي النتيجة اليوم، هزيمتهم التي بدأت باندحارهم في عدن، وبقية المحافظات والمدن الأخرى على يدي مقاتلي المقاومة المسلحة اليمنية الشعبية وقوات التحالف العربي، وسيحصد الشعب اليمني بلا شك ثمار صموده بانتصار يطوي صفحة الإرهاب والتمرد باتجاه يمن آمن موحد ومستقر ومزدهر وعامل سلام في المنطقة والعالم.

مبادرات إنسانية لإسعاد المواطن

كان لتزامن اعتماد مبادرات إسكانية وخدمية للمواطنين، في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ذكرى المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، دلالة على حرص القيادة الكريمة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على استدامة النهج الإنساني الذي أسسه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان؛ لتحسين الحياة المعيشية للمواطن، وتحقيق الاستقرار الأسري، عبر توفير مقومات الحياة الكريمة وسبل الرفاهية كافة للمواطن لتحقيق سعادته من ناحية، وتعزيز التنمية المستدامة في الدولة من ناحية أخرى.

وكان برنامج زايد للإسكان قد أعلن اعتماد أسماء 700 شخص من مستحقي قرارات الدعم الإسكاني بقيمة إجمالية بلغت 348 مليون درهم، واعتماد مبادرة كبار السن «لن ننساكم» الإسكانية، وفي السياق نفسه اعتمدت لجنة متابعة تنفيذ مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة، إنشاء وإنجاز وصيانة 180 مسكناً للمواطنين في مناطق الدولة كافة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 170 مليون درهم، وتحمل هذه المبادرات قدراً كبيراً من الأهمية؛ وذلك لإسهامها في تذليل جميع العقبات التي تعوق حصول المواطن على السكن اللائق. وخاصة مبادرة «لن ننساكم» المعنية بتوفير مشاريع سكنية تتناسب مع الأوضاع الصحية والاجتماعية لكبار السن، وتعدّ هذه المبادرة إلحاقاً لما نفذته الدولة من مبادرات إسكانية وإجراءات تصب في هذا الاتجاه، مثل إطلاق خدمة «إدارة مشروع» للإشراف على بناء مساكن الفئات غير القادرة على متابعة أعمال البناء، والتي يقع من ضمنها من تجاوز الـ 65 عاماً من المسنين، مثل هذه الإجراءات تسهم في تحسين الوضع المعيشي لكبار السن، عبر مراعاتها الوضع الصحي والاجتماعي للمسنين، بما يحقق تعزيز عملية التواصل بين كبار السن وبقية فئات المجتمع، وتزيد من فرص دمج المسنين في المجتمع.

من جهة أخرى، فإن اهتمام القائمين على برنامج زايد للإسكان باستطلاع آراء مقدمي طلبات الدعم السكني تجاه المجمعات الإسكانية في المشاريع السابقة، لا يخدم الأهداف الاقتصادية عبر تخفيض الكلفة المالية لتنفيذ المجمعات الجديدة فحسب، بل إنها تسهم في تطوير الأعمال الإنشائية لهذه المجمعات الإسكانية، وضمان جودتها، وتناسبها مع احتياجات ومتطلبات المستفيدين من الدعم السكني، كما أنها تعزز توجهات الدولة نحو اعتماد المنهج البحثي للتعرف على احتياجات المواطنين، وإشراك المواطن بأفكاره وابتكاراته في المشاريع التنموية الاجتماعية في الدولة.

كما أن لحرص القائمين على البرامج الإسكانية على ملاءمة المشاريع الإسكانية الجديدة لمعايير السلامة والاشتراطات البيئية العالمية، دلالة على الأهمية القصوى التي توليها الإمارات لتعزيز إجراءات حماية البيئة، وتجسيد استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء على أرض الواقع، التي يشكل فيها تنفيذ متطلبات المباني الخضراء ركيزة أساسية لتحقيق الاستراتيجية، وللحفاظ على الريادة الإماراتية على المستوى الإقليمي في مجال صناعة الأبنية الخضراء، حيث تستحوذ الإمارات على 40% من إجمالي المباني الخضراء في منطقة الخليج.

وأخيراً، فإن جميع هذه المبادرات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة، وحكومة، ومؤسسات وطنية، اتحادية ومحلية، ما زالت تسير على النهج نفسه الذي أسسه، المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي يقوم على الوقوف إلى جانب المواطن الإماراتي وتخفيف أعباء الحياة عن كاهله وتمكينه من العيش الكريم في مجتمع آمن وأسرّة مستقرة؛ لكي يتمكن من تأدية دوره في تنمية مجتمعه والارتقاء بوطنه.

الاقتصاد الصيني.. محرك للنمو أم مصدر قلق؟

ظلت معدلات النمو الاقتصادي في الصين في كثير من الأحيان أعلى من 10% سنوياً على مدار العقد الماضي، ووصلت إلى أقصاها في عام 2007، عندما سجلت نحو 14.2% وقفز حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى نحو 9.47 تريليون دولار، وهو ما يزيد على خمسة أضعاف مستواه منذ عشر سنوات، ليتحول الاقتصاد الصيني إلى أكبر محرك للنمو العالمي في الوقت الراهن، لكن ما شهده هذا الاقتصاد من تطورات سلبية متسارعة خلال الفترة الأخيرة، يثير القلق العالمي، ولاسيما مع ضعف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.



الذي يمر به الاقتصاد، لكن يبدو أن هذه المحاولات لم يتحقق لها النجاح المنشود.

ثانياً، كشفت أزمة تدهور أسعار الأسهم الأخيرة في الصين أن أسواق المال الصينية تعاني الأعراض نفسها التي عانتها أسواق الأسهم الأمريكية في مطلع الأزمة المالية العالمية، والمتمثلة في تشوه القواعد المنظمة للحصول على الائتمان لأغراض الاستثمار في البورصة، حيث خففت السلطات الصينية كثيراً خلال السنوات الأخيرة من تلك القواعد، الأمر الذي أغرق الأسواق بالأموال المقترضة، ما ساعد على ارتفاع أسعار الأسهم بشكل مبالغ فيه، وليس التراجع الأخير إلا جزءاً من موجة تصحيحية لذلك الارتفاع، قد تتعمق لتصل إلى درجة الانهيار.

في النهاية، فإن إخراج الاقتصاد الصيني من المنطقة الضبابية التي هو بها الآن تظل مرهونة بعاملين مهمين: أولهما، هو مدى قدرة الحكومة على إيقاف الاتجاه التنافسي لمعدلات النمو وإبقائها في مستويات آمنة ومستدامة. والثاني، هو عودة الطلب العالمي على الصادرات الصينية إلى الارتفاع من جديد، وإلى أن يتحقق الأمران، فإن أوضاع الاقتصاد الصيني تحتاج إلى المراقبة عن كثب، إذ إنها ستعكس من دون شك على الاقتصاد العالمي برمته.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني معدلات نمو تصل إلى نحو 7% خلال العام الجاري 2015. ويأتي هذا المعدل ضمن اتجاه عام تنازلي تبناه النمو الصيني منذ عام 2007 حتى الآن، إلى أن بلغ حالياً نحو نصف مستواه في ذلك العام، وأسباب هذا التراجع، ولاسيما في المراحل الأولى منه، لم تكن ذات جذور ذاتية؛ أي لم تكن ناتجة عن مشكلات أو أزمات داخلية في الصين، ولم يكن تباطؤ النمو الصيني إلا جزءاً من تباطؤ الاقتصاد العالمي كله، إذ إن الأزمة المالية العالمية، تسببت في تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الصينية، ذلك الطلب الذي لعب المحرك الرئيسي للنمو الصيني على مدار العقود الأخيرة.

لكن التطورات الاقتصادية السلبية الأخيرة في الصين، التي ظهرت في شكل ارتفاع معدلات التباطؤ الاقتصادي، وتراجع مزمن في أسعار الأسهم، خسرت إثره البورصة الصينية نحو 3.5 تريليون دولار، وفترة طويلة من عدم الاستقرار في أسواق العقارات، بالإضافة إلى حالة من الخروج غير المسبوق لرؤوس الأموال الأجنبية، كل هذه التطورات لفتت الانتباه إلى عيوب هيكلية يعانيها الاقتصاد الصيني، أول هذه العيوب بطبيعة الحال هو اعتماده المفرط على الصادرات كمحرك للنمو، من دون قدرته على توليد طلب محلي قادر على استيعاب النسبة الأكبر من المنتجات الصينية، ما ترك الأنشطة الاقتصادية منكشفة بشكل مباشر على الأسواق الخارجية، يتذبذب أداؤها صعوداً وهبوطاً مع تذبذب حركة التجارة العالمية والطلب الاستهلاكي العالمي.

وبرغم أن الحكومة الصينية تنهت لهذا الأمر منذ فترة، وقامت بالعديد من الإجراءات التحفيزية لاقتصادها، وسعت لإيجاد محركات جديدة للنمو لمواجهة التباطؤ

«بوليتيكو»: نتائج لم تكن في الحسبان للاتفاق النووي الإيراني

كتب دانييل بليتك، وهو نائب رئيس دراسات السياسة الخارجية والدفاع في «معهد أمريكي إنتربرايز»، مقالاً نشرته مجلة «بوليتيكو»، استهله قائلاً إن الاتفاق النووي الذي صدر، مؤخراً، سيظل موضوعاً للنقاش والتحليل خلال الأشهر المقبلة. إذ سيتساءل المحللون عن احتمال نجاح آلية التفتيش التي وضعها الاتفاق؛ وكيفية تقليل المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب؛ وإذا ما كان من الحكمة إضفاء الشرعية على برنامج إيران للصواريخ الباليستية؟



ينتقد الكاتب الاتفاق النووي الإيراني، ويقول إن ما يصرّ الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على وصفه بأنه اتفاق «تاريخي»، ينطوي على عدد من النتائج التي لم تكن في الحسبان، وهي:

فقد أصبحت إيران تمتلك الآن الموارد اللازمة لمساعدة الحكومة السورية على استعادة تفوقها الاستراتيجي.

• **خامساً**، دفع العراق نحو المعسكر الإيراني والمزيد من العنف. فبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011، عادت البلاد مرة أخرى إلى القتال الطائفي الذي ساد خلال سنوات ما بعد صدام. وإلى جانب سوء الإدارة، أسهم غياب أي قوة موازنة للنفوذ الإيراني في عودة العراق إلى العنف. وبعد الاتفاق، لم يعد هناك الكثير من الأسباب التي تدعو العراقيين السنة للاعتقاد بأن حكومة بغداد تسمو لتحقيق أي شيء دون إخضاعهم لسيطرة طهران. ونتيجة لذلك، سيصعد تنظيم «داعش» وأنصاره من العشائر الضغط من أجل العودة إلى السلطة.

• **سادساً**، ترسيخ الخلاف الحزبي القائم حول السياسة الخارجية الأمريكية، حيث سيحدث الاتفاق الإيراني صدعاً دائماً في السياسة الخارجية، بعد أن أوضح أوباما وفريقه بالفعل أنهم يتوقعون أن يؤيد الديمقراطيون الرئيس، ليس لأنهم يوافقون على الاتفاق، ولكن لأن لا شيء يعلو على الولاء الحزبي. وأيدت هيلاري كلينتون الاتفاق، في حين أدانه المرشحون الجمهوريون المحتملون للرئاسة بشكل جماعي.

• **أخيراً**، زيادة ضعف مجلس الأمن الدولي، الذي رضخ لتحدي إيران، وإن كان كثيرون بذلك سعادتهم لن تدوم طويلاً لدى رؤية ما سيصحب ذلك من ازدياد لسيادة القانون الدولي.

• **أولاً**، تفاقم الانقسامات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، إذ يعتقد كثيرون في المنطقة أن هناك حرباً بين الإمبراطورية السنية العثمانية الجديدة والإمبراطورية الشيعية الفارسية الجديدة. ومن خلال دعمها لحليفها العلوي في سوريا، والشيعية الحوثيين في اليمن، و«حزب الله» في لبنان، تعزز إيران فكرة أنها تسعى إلى قلب الوضع في المنطقة رأساً على عقب، وفرض الهيمنة الشيعية حيثما كان ممكناً، وينبغي توقع أن تبذل القوى السنية في المنطقة ما في وسعها لدرء النفوذ الإيراني.

• **ثانياً**، زيادات هائلة في القدرات العسكرية للكلاء الإيرانيين، فخلال السنوات التي تلت تأسيس «حزب الله» في لبنان، نمت قدرات الحزب بشكل كبير، وبرغم قرارات «مجلس الأمن الدولي» بحظر نقل الأسلحة له، فقد صعدت إيران القوة القتالية للحزب، وحوّلته إلى إحدى المنظمات العسكرية الأكثر قوة في الشرق الأوسط، وبعد أن حدّت العقوبات من دعم إيران للحزب ووكلائها الآخرين، فتدفق الأموال بعد رفع العقوبات، سيعود على هذه الجماعات بالفائدة.

• **ثالثاً**، بداية النهاية لمعاهدة حظر الانتشار النووي، فبعد استخدام المعاهدة لتعزيز برنامجها للأسلحة النووية، لم تحاسب إيران على أنشطتها السابقة وسمح لها بالاحتفاظ ببنيتها التحتية النووية. ومن المحتمل أن تسير بلدان أخرى على نهج إيران في استخدام معاهدة حظر الانتشار النووي كغطاء لتعزيز برامج الأسلحة النووية.

• **رابعاً**، المزيد من إراقة الدماء في سوريا، إذ لم تقم الولايات المتحدة وشركاؤها بإثارة قضية مستقبل سوريا خلال المحادثات مع إيران. ونتيجة لذلك، سيتزايد تدفق المقاتلين والأسلحة والأموال التي تؤجج الصراع السوري.

«كريستيان ساينس مونيتور»:

الاتفاق النووي مكسب اقتصادي لإيران وخسارة سياسية لنتنياهو

أعد سكوت بيترسون تقريراً نشرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» تحت عنوان «ما الذي يعنيه الاتفاق النووي بالنسبة إلى إيران؟»، أشار في مستهله إلى ما قاله المفاوضون عن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أعقاب 3 سنوات من المحادثات، واصفين إياه بأنه «انتصار تاريخي».



في مستهله إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي -الذي يستحضر صورة ألمانيا النازية لوصف التهديد النووي الإيراني، والذي تصاعدت حدة انتقاده على مدى السنوات الـ 6 الماضية من دبلوماسية الولايات المتحدة تجاه إيران، ملمحاً بشكل كبير إلى احتمال وقوع هجوم عسكري إسرائيلي على المواقع النووية الإيرانية- لم يستطع أن يمنع وصول القوى العالمية وإيران إلى اتفاق، برغم أنه يحذّر بشدة من قدرات البرنامج النووي الإيراني، لكنه يبقيه على حاله. الأمر الذي حمل نتياهو على أن يصف هذا الاتفاق بـ«الخطأ التاريخي». ومن ثم يتساءل التقرير عما سيعنيه ذلك بالنسبة إلى مكانة نتياهو السياسية داخل إسرائيل، وينقل التقرير عن عوفر زلزبرغ، محلل المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، قوله فيما يتعلق بنتياهو: «سُئِنظر إليه على أنه فشل؛ لأنه جعل من هذا الأمر هدفه الأول». ويلفت التقرير النظر إلى أن المعارضين السياسيين لنتياهو في إسرائيل لم يتوانوا على الإطلاق عن تذكيره بهذا الفشل، حتى قبل إعلان توصل القوى العالمية وإيران إلى اتفاق. فينقل التقرير عن يائير لابيد، الذي شغل منصب وزير مالية نتياهو في الحكومة الماضية، ولكنه الآن عضو في صفوف المعارضة في البرلمان، قوله الأسبوع الماضي، إن على رئيس الوزراء أن يستقيل في حال التوصل إلى اتفاق، وأضاف أن نتياهو «استخدم هذا الاتفاق في 3 حملات انتخابية، واعداً بأنه لن يكون هناك أي سلاح نووي إيراني». وخلصت الصحيفة إلى أن المسألة ليست حزبية، وبرغم كل تلك الانتقادات التي قد يتعرض لها نتياهو فإنه ليس من المحتمل أن يهدد ذلك ائتلافه الحاكم.

ونقلت الصحيفة عن محللين إيرانيين، قولهم «إن هذا الاتفاق من شأنه أن يمهد الطريق لانتعاش الاقتصاد الإيراني. فقد توصلت إيران والقوى العالمية الـ 6، التي تقودها الولايات المتحدة، إلى اتفاق تاريخي، يُعدّ انتصاراً للدبلوماسية على الحرب، ويحد بشكل، يمكن التحقق منه، من برنامج إيران النووي، في مقابل رفع العقوبات الدولية التي أرهقت كاهل اقتصادها المتداعي». وفيما يتعلق بهذا الاتفاق، يقول مسؤولون أمريكيون إنه يقلص بشدة ما يزيد على 10 سنوات من قدرة إيران الفعلية على صنع السلاح النووي. في حين يقول مسؤولون إيرانيون إن هذا الاتفاق يثبت أنه ليس لدى إيران رغبة في امتلاك السلاح النووي، كما أنه يمهد الطريق للتعاون بشأن العديد من القضايا الأخرى التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم يتساءل التقرير عن مدى عمق تأثير هذا الاتفاق في إيران، وهل سيؤثر الأمر في دور إيران الإقليمي؟ ويلفت التقرير النظر إلى أنه بموجب هذا الاتفاق سوف تتمكن إيران من الحصول على ما يزيد على 100 مليار دولار من أموالها المجمدة في الخارج، فهل سيؤول الأمر، كما يحذر منافسوها، إلى توسيع إيران لنفوذها في المنطقة من خلال القوات المسلحة التي تنوب بالقتال عنها، وتهدد أمن كل من المملكة العربية السعودية وإسرائيل وغيرهما من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية؟ أم هل تواجه إيران التحديات الإقليمية على غرار جهادي «داعش» والصراعات الطائفية، التي تعصف بجارتها سوريا والعراق؟ أم هل سينصبّ التركيز الإيراني على إيجاد مجالات تداخل المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتركيز على تنمية اقتصادها المتداعي؟ وخلصت الصحيفة، نقلاً عن محللين، ممن هم على دراية بالشؤون الإيرانية، إلى أن الأولوية القصوى ل طهران ستنبصّ على إنعاش اقتصادها، الذي أرهقته العقوبات الدولية التي فرضت عليه طويلاً، وتحسين الحياة اليومية لما يزيد على 80 مليون إيراني، ما يضمن لها الاستقرار الداخلي.

ونشرت الصحيفة تقريراً آخر تحت عنوان «مع فشل نتياهو في إيقاف الاتفاق النووي: هل يدفع ثمن ذلك داخلياً؟»، أشارت



بنوك عالمية: لن نتعامل مع إيران إلا برفع كل العقوبات

فرضها بسرعة إذا ما انهار الاتفاق. وتتضمن العقوبات قانوناً أمريكياً لمكافحة غسل الأموال، وأي انتهاك قد يؤدي إلى إخراج البنوك من نظام المقاصة بالدولار الأمريكي أيضاً. وإحدى الخطوات الأولية



لتطبيع العلاقات التجارية بين بريطانيا وطهران أبلغت وكالة ائتمان التصدير البريطانية «رويترز»، الخميس الماضي، أنها تخطط لمراجعة الجدارة الائتمانية لإيران. لكن «دويتشه بنك» - أكبر مصرف ألماني من حيث الأصول - قال إنه سيدرس ممارسة أنشطة في إيران في حال اختفاء العقوبات.

من المرجح أن تحجم البنوك الدولية وشركات التأمين عن التعامل مع إيران لبعض الوقت؛ خوفاً من أن تُفرض عليها غرامات على الرغم من الاتفاق النووي الأخير. وستكون إيران، التي يقدر عدد سكانها بنحو

80 مليون نسمة، ويبلغ ناتجها السنوي نحو 400 مليار دولار أكبر اقتصاد ينضم مجدداً إلى النظام التجاري والمالي العالمي، منذ انضمام روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أكثر من عقدين. ويرجح أن تستمر معظم العقوبات المفروضة على إيران أشهراً، وتلك التي سترفع سيكون بالإمكان إعادة

ارتفاع أسعار المنازل في الصين للشهر الثاني على التوالي

أظهرت النتائج الصادرة، مؤخراً، ارتفاع أسعار المنازل في الصين للشهر الثاني على التوالي في يونيو الماضي على أساس شهري، ما يشير إلى أن جهود الحكومة الصينية لتعزيز قطاع العقارات الوطني، الذي يواجه صعوبات منذ فترة طويلة، قد بدأت تكسب بعض الزخم، وتوّتي ثمارها. وأظهرت البيانات أن متوسط أسعار المنازل الجديدة ارتفع بنحو 0.4% في شهر يونيو الماضي مقابل مايو السابق عليه، وذلك حسب تقديرات وكالة «رويترز»، بالاعتماد على بيانات رسمية نُشرت أمس السبت، وكانت هذه الزيادة أسرع من الزيادة التي بلغت 0.2% في مايو الماضي، تلك الزيادة



التي كانت هي الزيادة الشهرية الأولى منذ شهر إبريل 2014. ويعد ارتفاع الأسعار للشهر

الثاني على التوالي علامة على بدء تحسن أحد القطاعات الرئيسية في الصين، ولا بد من أن يخفف هذا الارتفاع المخاوف من حدوث تباطؤ حاد في الاقتصاد الصيني. وأعلنت الصين يوم الأربعاء الماضي نمواً اقتصادياً سنوياً بلغ 7% في الربع الثاني من العام الجاري.

تعديل وزاري في اليونان من أجل تمرير الاتفاق بشأن الديون

استبعد رئيس الوزراء اليوناني، أليكسيس تسيبراس، أول من أمس الجمعة، من حكومته وزراء متمردين صوتوا ضد إصلاحات طالب بها الدائنون الدوليون كشرط لبدء محادثات بشأن اتفاق للإنقاذ المالي. ومع تمرد في حزبه اليساري «سيريزا» اضطر تسيبراس إلى الاعتماد على أصوات



المعارضة في تصويت أجري في البرلمان يوم الخميس الماضي، لتمرير حزمة إجراءات تحتاجها اليونان لتفادي تخلف عن سداد

الديون. وسيصبح وزير العمل بانوس سكورليتيس، ووزيراً للطاقة ليحل محل باناجيوتيس لافازانيس وهو أحد أبرز المتمردين في حزب «سيريزا»، وسيتولى وزير الإصلاحات الإدارية جورج كاتروجالوس منصب وزير العمل. وعُين تريفون أليكسياديس - عضو بنقابة خبراء الضرائب باليونان - نائباً لوزير المالية ليحل محل ناديا فالافاني التي استقالت في وقت سابق هذا الأسبوع. واحتفظ وزير المالية إيوكليد تساكالوتوس، بمنصبه الذي تولاه في السادس من يوليو الجاري خلفاً ليانيس فاروفاكيس. وسيصبح كريستوفوروس فيرنارداكيس - وهو أكاديمي - نائباً لوزير الدفاع. وعُينت أولجا جيروفاسيلي - وهي نائبة بالبرلمان عن حزب سيريزا - متحدثة باسم الحكومة.



الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في حوار خاص مع صحيفة «المساء الأسبوعية» المصرية: مصر المؤهلة الأولى لقيادة الأمة العربية في الظروف الحالية



الحرائق التي تقود إلى الحروب والدمار في مناطق شتى من العالم. وأوضح أن المؤسسات العربية تحولت إلى كائن ميت بسبب حالة الضعف والركود التي أصابتها وأفقدتها القدرة على القيام بعمل عربي يستقطب شباب الأمة بدلاً من السقوط في براثن الجماعات الإرهابية.

وفيما يلي نص الحوار:

ما القوى العربية المؤهلة، في هذه المرحلة الراهنة، لقيادة العمل العربي المشترك؟

هذا الأمر من دون شك يتطلب إمكانيات مادية وبشرية هائلة، وأعتقد أن الأكثر قدرة على ذلك مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ فهي تملك كل العناصر التي تساعد على حماية المنطقة ودرء الأخطار الجسيمة التي تهددها وتعصف بأمنها واستقرارها. ونحن لم نعد نملك رفاهية الوقت، وأن الأوان لمزيد من العمل والتعاون العربي في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من إعادة هيكلة أممات التحالفات الإقليمية، التي ظلت طوال العقود الماضية من معالم معادلات الأمن القومي.

الآمال معقودة على القوة العربية المشتركة، فهل ستكون البداية على طريق التغيير؟
هذه الخطوة تأخرت 70 عاماً؛ لأننا لم نكن نترجم

أجرت صحيفة «المساء الأسبوعية» المصرية حواراً مع سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وفي تقديم الحوار، الذي نُشر أمس، قالت عزة يحيى، الكاتبة الصحفية بالصحيفة، التي أجرت الحوار مع سعادته، التحاور مع سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يفتح الباب لطرح الكثير من الأفكار والرؤى المهمة ومناقشتها؛ لمواجهة قضايا العالم العربي، وتشخيص الواقع الذي نعيشه بكل ما يحمله من هموم وإشكاليات؛ فهو لديه الكثير من الأطروحات الجادة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي ساهمت في أن يصبح المركز واحداً من أهم المراكز، ليس على المستوى العربي فقط، بل العالمي أيضاً.

وقال سعادته، إن مصر هي المؤهلة الأولى لقيادة الأمة العربية في هذه الظروف الدقيقة؛ بما تقدّمه من جهود في التصدي للإرهاب، وإن القوة العربية المشتركة التي أقرتها القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ بداية حقيقية لنهضة وصحة عربية تتصدى لكل من يفكر في العبث بأمن المنطقة واستقرارها.

وأضاف سعادته أن «عاصفة الفكر» محاولة لتجميع جهود العرب وتوحيد الصف لبناء استراتيجيات عربية موحدة تقدم من خلالها مراكز الدراسات العديد من الأعمال لدعم القيادة السياسية في العالم العربي لدرء الأخطار والحفاظ على سلامة المنطقة واستقرارها. وأوضح أن الطائفية سرطان خبيث حوّل الخلافات إلى طلاقات رصاص وتفجيرات تستوجب المعالجة للعودة إلى إسلام بلا طائفية؛ وإلا فالعواقب لا يمكن التنبؤ بها. وقال إن ضعف التعليم، وتراجعها، وتقاعس النخب السياسية، وراء تنامي كل الظواهر الخطرة مثل التطرف والتعصب اللذين يقودان المنطقة إلى الهاوية. وأكد سعادته أن الحوار بين الثقافات هو السبيل لمواجهة محاولات إثارة الفتن وإشعال

التحالف، و تثقيف شعوبها؛ بما يخدم الأمن الوطني لكل دولة والمنطقة العربية بأسرها. وستقوم المراكز البحثية بالمشاركة والتنسيق بإجراء دراسات مشتركة تعمل من خلالها على تحليل الوضع الأمني الإقليمي، وتقديم المقترحات التي تدعمه وتحصّنه إلى متخذي القرار؛ إلى جانب إصدار تقارير دورية وعقد ندوات وورش عمل ودورات تدريبية منفردة ومشتركة؛ بهدف توعية الرأي العام العربي بالمخاطر التي تحيط بأمن المنطقة واستقرارها، وتعمل على تهيئة الرأي العام العربي لدعم القيادة السياسية في كل خطواتها التي تقوم بها لدرء الأخطار والتصدي لها، من خلال العمل العربي المشترك الذي يحفظ للأمة العربية كيانها وسلامة أراضيها واستقرار شعوبها. وستنطلق أولى فعاليات العمل مع بداية شهر سبتمبر المقبل.

هل ترى أن هذا التحالف الفكري سوف يغيّر من الصورة الحالية للإسلام والمسلمين لدى الغرب؟ نحن بحاجة إلى فهم أعمق لما يدور في عالم تغيّرت مفاهيمه، ومحاولة تفكيك الكثير من الإشكاليات التي تعرقل التنمية وتغذيّ الفجوة الحضارية التي تفصل بين العديد من الدول العربية والإسلامية، والتقدم والتطور الحضاري، وهنا يبرز دور مراكز البحوث في التواصل والتعاون وبناء التصورات في الملفات الحيوية؛ لقد أدركنا منذ اللحظة الأولى أن علينا التزامات معرفية، ليست على مستوى المنطقة، بل في جميع أنحاء العالم. ولديّ قناعة بأهمية مهمة التحالف ونجاحها؛ لأننا نملك أدوات القوة من فكر ورؤى قادرة على الحوار البناء. وأفضل حالات إدارة أي أزمة هي منعها قبل حدوثها.

نعاني هذه الأيام من انتشار المذهبية البغيضة، فمتى نستطيع أن نحقق إسلاماً بلا طائفية؟ هناك دول إقليمية تسعى جاهدة لتأجيج حدة الصراع المذهبي من خلال استغلال المشاعر الدينية والأديان في مجملها، وحتى المذاهب برغم وجود الاختلافات فيما بينها، فإنها لم تتحول يوماً إلى طلاقات رصاص وتفجيرات، أو اعتداء آثم على المساجد التي لم تكن يوماً مستباحة أو ساحة للصراع والقتال بين أتباع المذاهب والأديان،

أفكارنا إلى عمل جاد، ومن هنا عاش الوطن العربي سنوات يعاني فيها من الأزمات والمحن كنا أحوج ما نكون فيها إلى مثل هذا التلاحم. ناهيك بأن وجود مثل هذه القوى يمثل ردعاً لكل من يفكر في العبث بأمن المنطقة، والأهم أنه يعطي الشرعية لجهود كبح تلك التهديدات؛ فلم يعد أمام الدول العربية خيار إلا النهوض بمسؤولية الدفاع عن أراضينا ضد الإرهاب والتخريب.

في ظل حالة الصراع الذي تخوضه العديد من الدول ضد الفكر المتشدد وخلاياه «الجهادية».. كيف يمكن لمراكز البحوث أن تكون فاعلة في عمليات المواجهة؟ أرى أن حالة الصراع ضد الجماعات والتنظيمات الإرهابية يجب ألا تكون محصورة في نطاق أمني وعسكري، بل هي حرب ممتدة ذات طابع فكري تتطلب تخطيطاً بعيد المدى لا يقل أهمية عن أي معالجات على الصعيدين الأمني والعسكري. ودور الباحث والمفكر في لحظات الصراع التاريخية أن يصطف في مقدمة المدافعين عن القيم الإنسانية والحضارية في مواجهة المتطرفين والمتشددين، ونحن أحوج ما نكون إلى استعادة دور العقل والتفكير والاجتهاد؛ من أجل بلورة رؤية واضحة لدى صنّاع القرار والرأي العام. وانطلاقاً من الدور الحيوي لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في دعم اتخاذ القرار على المستويات المحلية والخليجية والعربية كافة، وفي ظل الظروف التي تمر بها الأمة العربية، وتتطلب تضافراً حقيقياً للجهود وتوحيداً للصف العربي وحشد القدرات لبناء استراتيجيات عربية موحدة نابذة من فكر استشرافي واعٍ تساهم فيه مراكز الفكر بما لديها من خبرات تراكمت عبر السنوات ورؤية واعية استقرت عبر دراسات معمّقة تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار للدول العربية كافة؛ بما يحقق مصالح مواطنيها في إطار عربي جامع؛ من أجل ذلك أعلننا تشكيل «تحالف عاصفة الفكر» المكوّن من نخبة من المراكز البحثية العربية الرائدة، وبخاصة من الدول المشاركة في تحالف «عاصفة الحزم».

ما العمل الذي سيقوم به هذا التحالف؟ دوره في الأساس هو دعم متخذي القرار في دول

كيف ترون مستقبل الجماعات الدينية السياسية؟
هناك مشكلتان رئيسيتان تجعلان مستقبلها أمراً صعب التحديد والتنبؤ، وتتمثل المشكلة الأولى في وجود التنظيمات «الجهادية» بسماتها المتنوعة الإرهابية والملتشددة والرافضة لكل مساومة؛ فقد صبغت كل شيء ديني التوجه بصبغة العنف بالرغم من أن الإسلام لا يدعو إلى الحرب المستدامة، وعدم إيمان الأغلبية من المسلمين بفكر التنظيمات «الجهادية» يشير إلى مستقبل مشعّ بالعنف والتشدد للإسلام السياسي خلال المديين القصير والبعيد. أما المشكلة الثانية، فتتمثل في فكر الإسلام السياسي وخصائصه؛ إذ يتطلب أي تغيير محتمل في المسار قراراً من هذا التيار بالتخلي عن أفكاره ومحدداته المرجعية، وهذا أمر مشكوك فيه في ظل المعطيات الراهنة، ولاسيما ما يتعلق بالتفسيرات الضيقة والجامدة للنصوص الدينية المستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

في ضوء التطورات الراهنة في المنطقة هل تعتقد أنه أن الأوان لمراجعة سياسات تحقيق الأمن القومي العربي؟
من خلال استقراء تجارب المنطقة في مرحلة ما بعد الثورات، ومن خلال الممارسات التي تتنافى مع مفهوم المواطنة وتحيد عن طريق الحداثة والتزام الديمقراطية، ومع خطورة تمدد الوحش «الداعشي» في سوريا والعراق، يمكن القول إن المنطقة العربية بصدد جولة صراعية. وأعتقد أن التعاون الآن أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى؛ فالتحديات والأخطار التي تواجهها وتحيط بنا واحدة، والحقيقة التي يجب أن نواجهها هي إعادة بناء المنظومة العربية الأمنية لمواجهة الإرهاب، فما حدث في الماضي من تجاهل للفكر المتطرف في مراحل الأولى كان نهايته الحتمية شيوع هذا المستوى من العنف والدمار وسفك الدماء في مناطق شتى من العالمين العربي والإسلامي.

هل تعتقد أن المؤسسات العربية في المجالات المختلفة قادرة، بوضعها الحالي، على أن تقدم ما يعزز التسامح ويكافح الإرهاب والتطرف العنيف؟
تؤكد التجارب السابقة مع هذه المنظمات والهيئات صعوبة، إن لم يكن استحالة، قيامها بدور فاعل؛ بسبب

والتوترات التي تزداد حدتها إلى حد النزاع، مع انتشار الطائفية من أجل الهيمنة، وإذا لم تتم معالجة هذه الأمور والتصدي لها فستؤدي إلى مخاطر غير محسوبة، وعواقب لا يمكن التنبؤ بها، فيما يتعلق بالاستقرار.

ما الأسباب التي تقف وراء انخداع الشباب وانخراطهم في الجماعات الإرهابية؟

هذه نتيجة طبيعية ومنطقية لأجيال ولدت في ظل اشتعال الحروب والدمار في الوقت الذي تقاعست فيه النخب السياسية وتراجعت المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية عن القيام بدورها في تبني التنوير والفكر الوسطي، وتقاعست عن نشر ثقافة الحوار وقبول الآخر. لا بد من وجود أفضل البدائل لتحقيق التنمية الشاملة التي تخرج الدولة من عثراتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تراكمت عبر عقود طويلة من الزمن، خاصة مع تزايد تطلعات الشعوب إلى مستويات معيشية أفضل. لا بد من العمل والتحرك نحو التقدم والإبداع والابتكار، والتركيز على الاجتهاد الفقهي والديني من أجل تطبيق المقصد الحقيقي للدين؛ بحيث يكون محرراً للأمة وواعثاً لنهضتها، وليس قيلاً على تطورها وتقدمها.

ما السبيل للقضاء على موجات القتل والإرهاب وكل ألوان الفتن التي تمارسها التنظيمات المتطرفة؟

لا بد أن يعي الجميع أن منهج العنف هو الوسيلة التي تنهجها هذه التنظيمات، بل إنها شرعت إعلان الحرب على المجتمعات الإسلامية، وليس على أعدائها، والحقيقة أن غالبية الشعوب العربية والإسلامية أدركت حقيقة هذه التنظيمات والجماعات وما ترمي إليه من مصالح سياسية وأهداف لا علاقة لها بأهداف الشعوب ومصالحها، ولقد خلّفت التجربة المرّة للسنوات الماضية ندوباً عميقة في الوعي الجمعي العربي والإسلامي، خاصة مع تمدد الأطماع ومحاولات السيطرة على أركان الدول ومفاصلها. حقيقة الأمر أننا نحتاج إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج اقتصادية فاعلة في معالجة المشكلات كافة التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية. ولا بدّ من التحرك نحو التقدم العلمي والمعرفي والتنويري.

ولدت من رحم التحديات الأمنية غير التقليدية، التي برزت على الساحة العالمية خلال العقدين الماضيين، وتجلت الحرب الإلكترونية على أرض الواقع، وهذا النمط من الحروب قد يتحول إلى سبب مباشر لاندلاع الصراعات العسكرية؛ ما يعكس عمق الخطر الاستراتيجي المترتب على حروب الفضاء الإلكتروني.

هناك من يرى أن «عاصفة الحزم» خطة أمريكية لاستدراج العرب إلى حيث يُستنزفون؟

لست مع هذا الطرح، الذي يتبناه بعضهم، وهم لا يدركون طبيعة الخطر الذي يحيط بالمنطقة ويجرّها إلى حافة السقوط والفسل؛ فهذا العمل العربي جاء في وقت يعاني فيه العرب من حالة تشرذم وضعف، إلا أنه أثبت أننا قادرون على الاتحاد والتعاون لحماية مقدرات شعوبنا وحياتها. والوضع في اليمن لم يكن من الممكن الصمت حياله؛ لأن استمراره كان يعني سيطرة قوى إقليمية على هذا الجزء المهم والاستراتيجي بالنسبة إلى الأمة العربية، ولا ننسى أيضاً أن الإرهابيين يسعون إلى جرّ الناس إلى مستنقع الطائفية التي نبذها الإسلام وحدّر منها، والانتظار من دون تدخل يعني التدمير النهائي لكل مقومات الاستقرار والتحضّر في المنطقة العربية.

هل العرب قادرون على مواجهة الآلة الإعلامية التي يستخدمها التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية في بث الأكاذيب؟

للأسف نعاني من غياب الرؤية والاستراتيجية المتكاملة للتعامل مع ذلك، سواء على مستوى الدول منفردة أو بشكل جماعي، وبقاء الوضع على المنوال نفسه سيجعل الأمة العربية تدفع ثمناً باهظاً يجب علينا أن نتفاداه اليوم قبل الغد، من خلال جهود ومؤسسات عربية مشتركة بعيداً عن لغة الفردية التي لم نجن من ورائها إلا الخسائر؛ ولأن هذه المواجهة تستلزم مبالغ مالية طائلة؛ فمن الممكن أن ينشأ صندوق خاص لتلقي مساهمات الأفراد والدول؛ حتى يمكننا المواجهة والاستمرار في كشف الزيف والأكاذيب والخداع، وإيضاح الحقائق التي توضح أن هذه الجماعة باتت تشكل خطراً أمنياً على استقرار الدول؛ لأنها تهدف إلى إسقاط جميع أنظمة الحكم، وقد رأينا ما حدث بعد اندلاع الثورات.

ما وصلت إليه من جمود وضعف، ويكفي أنها لم تستطع التوصل منذ عشرات السنين إلى تبني مشروع عربي يدفع بالتعاون خطوات، ويستقطب الشباب العربي بعيداً عن الأفكار المتطرفة، بل الأخطر هو سقوط أجيال في براثن الجماعات الدينية السياسية التي استنزفت قدراً من جهود شعوب ترغب في الوصول إلى نهضة حضارية حقيقية. وباختصار، فإن هذه الكيانات لم تعد تواكب مستجدات العصر، وعلينا البحث عن آليات وصياغة جديدة للتعاون العربي الحقيقي؛ حفاظاً على شعوب المنطقة.

ما مدى نجاح العرب في اقتحام مجال تكنولوجيا المعلومات؟

يمثل هذا المجال الواسع المستقبل لكل شعوب العالم، ومن دونه لن تستطيع أي دولة أن تحقق تقدماً يواكب مستجدات العصر، والعالم الحديث تعود فيه قوة الدول إلى إمكاناتها وقدراتها التكنولوجية والتقنية الواسعة النطاق.

وأرى أننا بحاجة ماسة إلى إقامة بنية تحتية لهذه الصناعة، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون والتكامل بين الدول العربية؛ فالعمل العربي المشترك يجب ألا يقتصر على المجال السياسي أو العسكري، ولكن لا بد أن يمتد ليشمل المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد المحرك الحقيقي لنهضة الشعوب ونجاحها في التكتل ومنافسة القوى الدولية. وللمجال التكنولوجي فوائده عديدة حيث يجعل الشباب والأجيال الجديدة أكثر ثقة وقوة وانفتاحاً على كل الثقافات والمعلومات، وكذلك أكثر قدرة على التعامل معها؛ إلى جانب ما توفره هذه الصناعة من فرص عمل ضخمة، خاصة في ظل معاناة العديد من الدول العربية من انتشار معدلات البطالة بين شبابها وما يتبع ذلك من ظواهر كارثية وتداعيات اجتماعية خطيرة؛ فالاهتمام بالنهوض بتلك الصناعة أفضل آلاف المرات من امتلاك قبلة نووية.

في ظل التقدم التكنولوجي كيف يكون شكل الحروب المستقبلية؟

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات جذرية في مفاهيم الحروب، وظهرت نظريات عسكرية جديدة

الدولية، خاصة مع نهاية الحرب الباردة في الثمانينيات من القرن الماضي، ومنها نظرية صدام الحضارات ونهاية التاريخ، وقد انعكست هذه النظريات على العلاقة بين الإسلام والغرب، وبعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبح هناك مزيد من التعقيد والتشابك في هذه العلاقة.

وما السبيل إلى إنهاء حالة الصراع؟

ضرورة إخراج الأديان والمقدسات من دائرة الصراعات بين الدول، وضرورة البدء في حوار حقيقي بين الأديان والحضارات، وتفويت الفرصة على الذين يسعون إلى إشعال الحرائق والصراعات بين الثقافات والأديان.

ما مدى تأثير منطقتنا العربية بما يدور حولها من

تفاعلات في النظام العالمي الجديد؟

الواقع أن المنطقة العربية هي ساحة رئيسية للأحداث، وبؤرة صراع تتركز فيها الكثير من الملفات الاستراتيجية، والمثال الأبرز على ذلك تطورات الأحداث في بعض الدول العربية التي شهدت في السنوات الأخيرة تغييرات أطاحت أنظمة سياسية تعود إلى حقب تاريخية تسبق قيام النظام العالمي الجديد، كما هي الحال في مصر وليبيا واليمن وتونس؛ وذلك في ضوء ما تعانيه كثير من الدول العربية من واقع تنموي صعب في المجالات كافة ولاسيما في ظل تفاقم الأزمات الداخلية في دول عربية مثل سوريا والعراق، والتمدد الاستراتيجي لقوى إقليمية غير عربية ملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الإقليمي للقوى العربية، فضلاً عن تدعيم مكانة إيران وتركيا وإسرائيل التي باتت في أفضل وضع استراتيجي منذ نشأتها من حيث غياب أي مصدر تهديد حقيقي لها من الدول العربية، وانشغال الدول المجاورة بمعالجة أزماتها الداخلية، أو باحتواء مصادر الخطر والتهديد الخارجي، والأمر المهم والغاية في الخطورة الذي كشفته التغييرات والثورات العربية هو صعود مؤثرات وعوامل أخرى في الوضع الإقليمي مثل الهوية العرقية والدينية والمذهبية والطائفية.

هل من المتوقع أن تتحالف بعض الدول العربية مع «الإخوان»؟

إذا حدث أي تحالف فسيكون وقتياً ولن يستمر، فلن تحدث حالة السلم أو السلام المتوقع مع الجماعة الإرهابية، وفي ظل العمل الفردي في مقاومة هذا التنظيم سوف تنمو مستقبلاً، لكن اختفاءها مرهون بوجود العمل المشترك الذي يؤسس لإقامة تعليم متميز وإعلام لديه القدرة على استيعاب الحدث وكشف الحقائق وتبصير الرأي العام محلياً وعالمياً.

وفي هذا السياق لا بد من تأكيد الدور المصري وتصديقه بقوة لموجات الإرهاب وهجماته؛ فلولاها لكان الوطن سقط في الهاوية؛ فمصر هي قوة الردع الصلبة ضد سهام الإرهاب.

ما العوامل التي تؤثر في بنية النظام العالمي الجديد؟

لم يعد النظام العالمي الجديد يعتمد على عامل واحد أو أكثر من العوامل المتعارف عليها، التي تؤثر في بنيته وترتيب القوى، ولكن هناك بعض العوامل التي تمثل ثقلًا في تفاعلات النظام الجديد مثل العلاقة بين الحضارات، وموقع القوة في العلاقات الدولية، والعوامل الاقتصادية، والتقدم الصناعي، والتفوق العسكري والتعليمي، والتطور التقني، والتقدم المعرفي، وهي عوامل حيوية لعبت دوراً بارزاً في تحديد البنية الهرمية الحالية لهذا النظام، والاقتصاد سيكون المحرك الفعلي لآليات التغيير ضمن مراتب القوى، سواء على قمة النظام العالمي الجديد، أو على مستوى القوى المتوسطة والصغيرة، حيث يتزايد في ظل عولمة الاقتصاد دور دول صاعدة مثل مجموعة «بريكس».

ماذا عن الصراعات في النظام العالمي الجديد؟

هذا النظام يشهد تراجع استخدام الصراعات العسكرية التقليدية، وتزايد فيه درجة الاعتماد على التطور المتسارع في التقنية ووسائل الاتصال والتواصل في انتهاج أساليب غير تقليدية للصراع تكون أقل تكلفة على المستويين البشري والمادي وأقل إثارة للجدل. وقد كشف تطور مسار النظام العالمي الجديد عن محورية الدور الذي لعبه الصراع الأيديولوجي في العلاقات